تنفيذ أولى مراجعات «فوتسي» و«ستاندرد آند بورز» للسوق خلال 2025

التدفقات الأجنبية تقفز بسيولة البورصة إلى 108,5 ملايين دينار

37,7 مليون دينار سيولة أجنبية استقبلها السوق خلال مزاد إغلاق جلسة أمس

459 مليون دينار مكاسب البورصة الأسبوعية.. و375 مليون دينار السيولة

شريف حمدي

شهدت بورصة الكويت تدفقات أجنبية بقيمة 37,7 مليون دينار خلال مزاد إغلاق جلسة الخميس، وذلك في ظل المراجعة الدورية الأولى لمؤشر فوتسي راسل، إلى جانب مراجعة ستاندرد آند بورز، وأسهمت هذه التدفقات في ارتفاع سيولة السوق إلى 108,5 ملايين دينار، مسجلة زيادة بنسبة 58٪ مقارنة بجلسة الأربعاء التي بلغت السيولة خلالها 68,7 مليون دينار.

وشهدت أسهم السوق الأول تدفقات أمس بواقع 77,3 مليون دينار تشكل 71,2٪ من الإجمالي، فيما استقبلت أسهم السوق الرئيسي 31,1 مليون دينار تشكل 28,6٪، علما أن سيولة السوق الأول قبل مزاد الإغلاق كانت عند 41,6 مليون دينار، فيما كانت سيولة السوق الرئيسي 29,3 مليون دينار قبل مزاد الإغلاق.

وتركزت السيولة أمس حول أسهم الوطني الذي حل في الصدارة باستحواذه على 17,3 مليون دينار، تلاه سهم بيتك الذي استحوذ على 16,3 مليون دينار، فيما حل سهم أولى وقود ثالثا بـ 12,7 مليون دينار، وم.أعمال بـ 8,1 ملايين دينار، ثم بنك وربة بـ 4,7 ملايين دينار.

وعلى مستوى التداولات الأسبوعية، أنهت البورصة تعاملاتها على مكاسب جماعية على مستوى المؤشرات، فضلا عن القيمة السوقية التي أضافت بنهاية الأسبوع 459 مليون دينار مكاسب بنسبة ارتفاع 0,9٪ ليصل إجمالي القيمة إلى 47,25 مليار دينار ارتفاعا من 46,79 مليار دينار الأسبوع الماضي.

أما السيولة فشهدت تراجعا لافتا بنسبة 51٪، إذ بلغت المحصلة الأسبوعية 375 مليون دينار بمتوسط يومي 75 مليون دينار مقابل 770 مليون دينار الأسبوع الماضي بمتوسط يومي 154 مليون دينار، وذلك بانخفاض قيم تداول بعض الأسهم المتوسطة بالسوق الرئيسي.

وتراجعت كذلك أحجام التداول بنسبة 33٪ بإجمالي كميات أسهم متداولة 1,42 مليار سهم مقابل 2,11 مليار سهم الأسبوع الماضي.

وأنهت البورصة تعاملات الأسبوع على ارتفاع مؤشر السوق الأول بنسبة 0,8٪ بإضافة 72 نقطة ليصل المؤشر إلى 8547 نقطة ارتفاعا من 8475 نقطة الأسبوع الماضي. كما ارتفع مؤشر السوق الرئيسي بنسبة 1,8٪ بمكاسب بلغت 132 نقطة ليصل المؤشر إلى 7331 نقطة من 7199 نقطة الأسبوع الماضي، وبذلك ارتفع المؤشر العام للسوق بنسبة 1٪ بمكاسب 81 نقطة ليصل إلى 7988 نقطة ارتفاعا من 7907 نقاط الأسبوع الماضي.

تفاؤل متزايد بقدرة البلاد على زيادة الإيرادات غير النفطية على المدى المتوسط

«ذا بانكر»: الاقتصاد الكويتي يشهد إشارات إيجابية

علاء مجيد

قالت مجلة «ذا بانكر» أن الحكومة الكويتية تعمل على تنفيذ سلسلة من الإصلاحات الهيكلية العاجلة لمعالجة التحديات الاقتصادية المزمنة، وعلى رأسها الوضع المالي للكويت، الذي يعاني من عجز مستمر منذ عام 2015/2016، باستثناء عام 2022/2023 الذي شهدت فيه البلاد تحقيق فوائض مالية، حيث ارتفعت أسعار النفط بعد الغزو الروسي لأوكرانيا.

وأشارت «ذا بانكر» في تقرير لها إلى أن الاقتصاد الكويتي شهد إشارات إيجابية مع قفزة في العقود الإنشائية الجديدة التي تم ترسيتها بقيمة 2,7 مليار دينار في 2024، والتي تعد الأعلى منذ 2017، وأن هناك تفاؤلا متزايدا بشأن قدرة الكويت على زيادة الإيرادات غير النفطية على المدى المتوسط.

ويقول كبير مسؤولي الشؤون الاقتصادية وخبير السياسة المالية والدين في «لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا» (الإسكوا) نيرانجان سارانجي إن الكويت تعاني من وضع مالي غير مستدام، إذا استمرت في الاعتماد بشكل مفرط على عائدات النفط مع الحفاظ على مستويات إنفاق عام مرتفعة، فإنها ستواجه أزمة حتمية إذا انخفضت إيرادات النفط، فلن تكون الإيرادات غير النفطية كافية لتغطية النفقات، مما يهدد بأزمة مالية.

وتكشف تحليلات «الإسكوا» عن حجم المشكلة بين عامي 2015 و2023، إذ بلغ العجز التراكمي الصافي في الميزانية 28 مليار دينار (ما يعادل 91 مليار دولار)، ومنذ عام 2017، لم يتم إقرار قانون الدين العام، مما منع الحكومة من إصدار السندات لتمويل العجز، وأجبرها على السحب من صندوق الاحتياطي العام.

وفي ميزانية 2023/2024، شكلت النفقات الجارية حوالي 92,6٪ من إجمالي الإنفاق، وفقا لبيانات «الإسكوا»، حيث تم تخصيص الجزء الأكبر من الأموال للرواتب والدعم، مما ترك هامشا ضئيلا للاستثمار في البنية التحتية والخدمات العامة. ويشير سارانجي إلى أن أحد التحديات الرئيسية التي تواجه الحكومة هو انخفاض الإيرادات غير النفطية بسبب ضعف الامتثال الضريبي والإعفاءات الممنوحة لبعض الشركات، مضيفا أن الإيرادات غير النفطية انخفضت من 14٪ من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في 2013 إلى 8٪ في 2023، مبينا أن الإعفاءات والإجراءات الضريبية غير الفعالة تعرقل نمو الإيرادات.

وستودى قرارات «أوبيك+» إلى زيادة إنتاج النفط تدريجيا بدءا من أبريل 2025 وهو تحول عن سلسلة التخفيضات التي بدأت في أواخر 2022 لدعم الأسعار إلى تفاقم التحديات المالية التي تواجه الكويت، حيث زاد من العجز المتوقع في الميزانية العامة للسنة القادمة، ورغم أن زيادة إنتاج النفط ستدعم الاقتصاد، إلا أن توقعات انخفاض الأسعار ستؤثر سلبا على الميزانية العامة.

ويقول الخبير الاقتصادي في «أوكسفورد إيكونوميكس» لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تيانشين بينغ «في السيناريو الأساسي لدينا، التأثير السلبي لانخفاض أسعار النفط يفوق التأثير الإيجابي لزيادة الإنتاج، ومن المتوقع أن يؤدي قانون الدين العام الجديد إلى تحرير مليارات الدولارات لدعم جهود تنويع الاقتصاد».

وزاد «بعد إعلان «أوبيك+»، نتوقع أن يتسع العجز المالي في الميزانية إلى 13,8٪ من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بتوقعاتنا السابقة عند 12,7٪».

وأشار تقرير «ذا بانكر» إلى أن هناك تفاؤلا متزايدا بشأن قدرة الكويت على زيادة الإيرادات غير النفطية على المدى المتوسط، ومن بين الإصلاحات التي يجري العمل عليها، إدخال قانون الدين العام الذي طال انتظاره، حيث قالت وزيرة المالية ووزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار نورة الفصام في فبراير الماضي إن القانون بات في «مراحله النهائية»، وسيمكن الحكومة من إصدار السندات السيادية لأول مرة منذ عام 2017. وفي خطوة أخرى لزيادة الإيرادات غير النفطية، فرضت الكويت في يناير 2024 ضريبة على الشركات المتعددة الجنسيات بنسبة 15٪، وتتوقع أن يدر هذا القانون نحو 250 مليون دينار سنويا.

في هذا الصدد، يقول سارانجي «هذه خطوة إيجابية، لكن لا يزال هناك الكثير من العمل لتحسين النظام الضريبي».

كما تستعد البلاد أيضا لتطبيق ضريبة انتقائية لأول مرة، حيث تشير توقعات «فيتش» إلى أن تنفيذها سيتم خلال السنة المالية 2025/2026، مما يجعل تتماشى مع بقية دول الخليج، التي وقعت اتفاقية مشتركة بهذا الشأن في 2016.

البنك قرر الإبقاء على سعر الفائدة الحالي بين 4,25٪ و4,5٪.. في ظل مواجهة المخاوف الملحّة بشأن تأثير الرسوم الجمركية على تباطؤ الاقتصاد

«الفيدرالي» لخفض الفائدة 50 نقطة خلال 2025.. وترامب: «افعلوا الصواب»

شاشة من داخل بورصة نيويورك للأوراق المالية تظهر رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي جيروم باول وهو يتحدث في مؤتمر صحافي عقب قرار تثبيت أسعار الفائدة (أ.ف.ب)

وكالات: قرر مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي الإبقاء على موقفه بشأن أسعار الفائدة المرجعية، حيث ثبتها مساء الأربعاء عند المستوى الحالي بين 4,25٪ و4,5٪، مع إشارته إلى احتمالية إجراء تخفيضات في وقت لاحق من العام الحالي، بواقع 50 نقطة أساس، ويكون الخفض على مرتين بواقع 25 نقطة في كل مرة.

وفي مواجهة المخاوف الملحة بشأن تأثير الرسوم الجمركية على تباطؤ الاقتصاد، أبقت لجنة السوق المفتوحة الفيدرالية سعر الفائدة الرئيسي عند نفس المستوى منذ ديسمبر 2024، ورفع البنك تقديراته لمعدل البطالة في الولايات المتحدة خلال 2025 من 4,3٪ إلى 4,4٪.

من جانبه، حض الرئيس الأميركي دونالد ترامب أول من أمس بنك الاحتياطي الفيدرالي، على خفض أسعار الفائدة للحد من تداعيات الرسوم الجمركية التي فرضها وأثارت ردود أفعال تضخمية، حيث كتب على منصته «تروث سوشال» للتواصل الاجتماعي مخاطبا أعضاء مجلس الاحتياطي الفيدرالي: «افعلوا الصواب». وعلى الرغم من التأثير غير المؤكد لرسوم الرئيس دونالد ترامب الجمركية، بالإضافة إلى السياسة المالية الطموحة المتمثلة في الإعفاءات الضريبية وتحرير القيود، صرح المسؤولون بأنهم مازالوا يتوقعون تخفيضات أخرى في أسعار الفائدة بنصف نقطة مئوية خلال عام 2025، ويفضل الاحتياطي الفيدرالي تطبيق زيادات ربع نقطة مئوية، ما يعني إجراء تخفيضين هذا العام.

وقال رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي جيروم باول، في مؤتمر صحافي أول من أمس: «بدأ التضخم بالارتفاع الآن، ونعتقد أن ذلك يعود جزئيا إلى الرسوم الجمركية، وقد يكون هناك تأخير بإحراز المزيد من التقدم خلال هذا العام، وبشكل عام الوضع جيد، وتظهر بيانات المسح، سواء للأسر أو الشركات، تزايدا كبيرا بحالة عدم اليقين ومخاوف كبيرة بشأن مخاطر التراجع».

وقال: «إذا ظل الاقتصاد قويا، ولم يستمر التضخم في التحرك بشكل مستدام نحو 2٪، يمكننا الحفاظ على ضبط السياسة النقدية لفترة أطول. وإذا ضعف سوق العمل بشكل غير متوقع، أو انخفض التضخم بسرعة أكبر من المتوقع، يمكننا تخفيف السياسة النقدية تبعا لذلك».

وأشار باول إلى وجود «اعتدال في إنفاق المستهلكين»، لكنه يتوقع أن تسبب الرسوم الجمركية ضغوطا تصاعدية على الأسعار، وربما ساهمت هذه الاتجاهات في زيادة حذر اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة في توقعاتها الاقتصادية.

وعلى صعيد بيان اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة، أشار ما يسمى بالرسم البياني النقطي إلى أن 19 عضوا في اللجنة، من المصوتين وغير المصوتين، يرون أن سعر الفائدة القياسي على الأموال الفيدرالية سيبقى عند 3,9٪ بنهاية هذا العام، وهو ما يعادل نطاقا مستهدفا يتراوح بين 3,75٪ و4٪.

وفي بيانها الذي أعقب الاجتماع، أشارت اللجنة إلى ازدياد مستوى الغموض المحيط بالمناخ الحالي، وخفضت اللجنة توقعاتها الجماعية للنمو الاقتصادي، ورفعت توقعاتها للتضخم، ويتوقع المسؤولون الآن تسارع الاقتصاد بمعدل 1,7٪ فقط هذا العام، بانخفاض 0,4 نقطة مئوية عن آخر توقعات في ديسمبر 2024.

وفيما يتعلق بالتضخم، من المتوقع أن تنمو الأسعار الأساسية بمعدل سنوي قدره 2,8٪، بزيادة 0,3 نقطة مئوية عن التقدير السابق، ووفقا لـ«مخطط النقاط» لتوقعات المسؤولين بشأن الفائدة، فإن التوقعات أصبحت أكثر تشددا منذ ديسمبر 2024، ففي الاجتماع السابق توقع مشارك واحد فقط عدم حدوث تغييرات في أسعار الفائدة في 2025، مقارنة بأربعة مشاركين الآن. وأظهر الجدول ثبات توقعات أسعار الفائدة خلال شهر ديسمبر للسنوات القادمة، مع توقع إجراء تخفيضين في عام 2026 وتخفيض آخر في عام 2027 قبل أن يستقر سعر الفائدة على الأموال الفيدرالية عند مستوى طويل الأجل يبلغ حوالي 3٪.

بنوك مركزية خليجية تثبّت الفائدة

وكالات: قررت بنوك مركزية خليجية تثبيت أسعار الفائدة أسوة بقرار بنك الاحتياطي الفيدرالي الأميركي، الذي ثبت أسعار الفائدة دون تغيير، بعد 3 مرات من الخفض خلال عام 2024، لتستقر بين مستوى 4,25 و4,50٪ بما يتماشى مع التوقعات، ومخالفا لطموحات ترامب.

وأبقت الإمارات على سعر الفائدة الأساسي على تسهيلات الإيداع لليلة واحدة دون تغيير عند 4,40٪، كما ثبتت قطر أسعار الفائدة الرئيسية الثلاثة (سعر فائدة الإيداع وسعر الإقراض وسعر إعادة الشراء) عند 4,6٪ و5,10٪ و4,85٪ على الترتيب.

الصين تبقي على فائدة الإقراض دون تغيير.. للشهر الخامس

رويترز: أبقت الصين أمس على أسعار الفائدة الرئيسية على الإقراض ثابتة للشهر الخامس على التوالي، وذلك بما يتماشى مع توقعات السوق، حيث ثبتت بكين سعر الفائدة الأساسي على القروض لمدة عام عند 3,1٪ وسعر الفائدة الأساسي على القروض لخمس سنوات عند 3,6٪.

وتستند أغلب القروض الجديدة والمستحقة في الصين، إلى سعر الفائدة الأساسي لعام واحد، في حين يؤثر سعر الفائدة لخمس سنوات على تسعير الرهن العقاري، وخفضت البنوك الصينية في أكتوبر 2024 الفوائد على الإقراض بهوامش أكبر من المتوقع من أجل إنعاش النشاط الاقتصادي.

بنك إنجلترا يثبّت أسعار الفائدة عند 4,5٪

وكالات: أبقى بنك إنجلترا سعر الفائدة ثابتاً عند 4,5٪ تماشياً مع التوقعات.

توترات الشرق الأوسط ترفع أسعار النفط

رويترز: ارتفعت أسعار النفط في التعاملات أمس، وسط تراجع مخزونات الوقود الأميركية وتصاعد التوتر في الشرق الأوسط، حيث صعدت العقود الآجلة لخام برنت 40 سنتا أو 0,57٪ إلى 71,18 دولارا للبرميل خلال جلسة التعاملات، فيما زاد خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 34 سنتا أو 0,51٪ إلى 67,50 دولارا.

«المركزي السويسري» يخفّض الفائدة 25 نقطة أساس

رويترز: خفّض البنك المركزي السويسري أمس أسعار الفائدة بواقع 25 نقطة أساس، لتصبح عند 0,25٪، متماشيا مع التوقعات. وكان من المتوقع أن يخفض البنك سعر الفائدة الأساسي بمقدار ربع نقطة مئوية في اجتماعه، ليصل إلى 0,25٪، مع الإبقاء عليه عند هذا المستوى حتى عام 2026 على الأقل. كما أشار معظم الاقتصاديين إلى أن احتمالية عودة سعر الفائدة إلى المنطقة السلبية تبقى منخفضة. وتأتي هذه التوقعات عقب الخفض المفاجئ الذي أعلنه البنك في ديسمبر عندما قلص الفائدة بمقدار 50 نقطة أساس.

الذهب يحلّق لمستوى قياسي جديد.. مستفيداً من توقعات خفض الفائدة

رويترز: قفزت أسعار الذهب لمستوى قياسي جديد خلال تعاملات أمس، وذلك بعد أن ألمح مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأميركي) إلى احتمال خفض أسعار الفائدة نصف نقطة مئوية بحلول نهاية العام، مما عزز من جاذبية الذهب وسط استمرار الأزمات الجيوسياسية والاقتصادية.

وارتفع الذهب في المعاملات الفورية 0,2٪ إلى 3052,92 دولارا للأونصة، خلال جلسة التعاملات، وكان قد سجل أعلى مستوى له على الإطلاق عند 3055,31 دولارا للأونصة في وقت سابق من الجلسة.

كما صعدت العقود الأميركية الآجلة للذهب 0,7٪ إلى3061,00 دولارا.

وساهمت الضبابية المرتبطة بالرسوم الجمركية واحتمالات خفض أسعار الفائدة وتجدد التوتر في الشرق الأوسط، في مسيرة قياسية للذهب الذي سجل 16 مستوى قياسيا مرتفعا منذ بداية 2025، حتى الآن أربعة منها فوق حاجز الثلاثة آلاف دولار للأونصة، حيث ينظر للذهب على أنه وسيلة للتحوط في أوقات الضبابية الجيوسياسية والاقتصادية.

أما بالنسبة للمعادن النفيسة الأخرى، فقد صعدت الفضة في المعاملات الفورية 0,1٪ إلى 33,84 دولارا للأونصة، وزاد البلاتين 0,4٪ إلى 996,80 دولارا، وارتفع البلاديوم 0,1٪ إلى 959,65 دولارا.